Document: EB 2008/95/R.10/Rev.1
Agenda: 8
Date: 16 December 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مشاركة الصندوق في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

مقترحات من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية ليبريا والتقرير المرحلي لعام 2008

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والتسعون
روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة إلى:

Brian Baldwin
كبير مستشاري إدارة العمليات
رقم الهاتف: 2377 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: b.baldwin@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على حالتين قطريتين جديدتين لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية ليبريا) وعرض مضمون هذه الوثيقة على مجلس المحافظين في دورته الثانية والثلاثين للعلم، وفقا للتوصية الواردة في الفقرة 42.

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون – مقترحات بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية ليبريا والتقرير المرحلي لعام 2008

أولا ــ المقدمة

1- الهدف من هذا التقرير المرحلي لعام 2008 هو:

- الحصول على موافقة المجلس التنفيذي على حالتين قطريتين جديدتين (جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية ليبريا) لتخفيف ديونهما بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛
- إحاطة المجلس التنفيذي علماً بالوضع الخاص بتنفيذ مبادرة الديون ومشاركة الصندوق فيها؛
- الحصول على موافقة المجلس التنفيذي على عرض مضمون هذا التقرير المرحلي على مجلس المحافظين في دورته القادمة للعلم.

ثانيا ــ حالة قطرية جديدة: جمهورية أفريقيا الوسطى

2- في سبتمبر/أيلول 2007 وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية على تقديم الدعم لحزمة شاملة لخفض ديون جمهورية أفريقيا الوسطى وبموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

3- خلال معظم الفترة المنقضية منذ حصول جمهورية أفريقيا الوسطى على الاستقلال في 1960 تعرضت لعدم الاستقرار السياسي وتعاقب فترات الصراع المسلح مما أدى إلى ضعف جهاز الحكم وسوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية. وبدأ في ديسمبر/كانون الأول 2004 تطبيق دستور جديد يضع أسس النظام الرئاسي وجرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في النصف الأول من عام 2005.

4- وتعرضت استدامة المصالحات وتعزيز عملية إحلال الديمقراطية لقيود تمثلت في قلة الموارد والتحديات عميقة الجذور لحكم القانون مما أدى إلى تآكل ثقة الجمهور العام. وقد تحسن الوضع الأمني ولكن ظلت التوترات تخيم بظلالها ومن ثم استمرت الأوضاع على هشاشتها. ولا تزال الصراعات الطويلة الأمد والمتفرقة تمثل تحديا لجمهورية أفريقيا الوسطى وتضعف من احتمالات الإنعاش والإعمار لاسيما في المناطق الريفية وتعرض الإقليم لمخاطر الاضطرابات.

5- في سياق هذا الوضع الأمني الهش اتسم الانتعاش الاقتصادي بالتواضع بينما استمر الوضع المالي متعثرا، الأمر الذي أدى إلى ضعف قدرة الحكومة على تقديم الخدمات إلى السكان. وقد أبرزت المشاورات التي أجرتها الجهات المانحة (في يونيو/حزيران وأكتوبر/تشرين الأول 2007) في بروكسل الحاجة إلى زيادة وتنسيق الإجراءات من جانب جميع الأطراف للحفاظ على مناخ آمن ودعم جهود الحكومة في تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

6- تنتمي جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أشد بلدان العالم فقرا. وظل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لفترة طويلة دون معدل نمو السكان مما أدى إلى هبوط الدخل الفردي بشكل حاد. وتشير بيانات المسح الأسري التي تم جمعها في عام 2003 بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن أكثر من ثلثي السكان يعيشون تحت خط الفقر (من حيث الدخل) بينما يعيش نحو الثلث في حالة من الفقر المُدقع. وازدادت كثافة الفقر في المناطق الريفية بسبب الصراعات التي دفعت السكان إلى النزوح من مواطنهم وانخفاض الإنتاج الزراعي، وإلى حالات الانعزال الناجمة عن سوء حالة الطرق الريفية. وهكذا من المستبعد أن تستطيع جمهورية أفريقيا الوسطى تحقيق أهدافها الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. وتعتبر مشاركة القطاع العام في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مشاركة محدودة وغير كافية مما يضيف إلى هشاشة أوضاع السكان الفقراء، كما أن القطاع الخاص ليس جاهزا لسد الثغرة فيما يتعلق بتقديم هذه الخدمات الاجتماعية الأساسية.

7- غير أن جمهورية أفريقيا الوسطى حققت، منذ منتصف عام 2005، تقدما ملحوظا في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. فقد أخذ الاقتصاد ينتعش تدريجيا برغم صعوبة الظروف الخارجية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتقلب أسعار النفط العالمية وانخفاض مستوى المساعدات الخارجية. وحقق الناتج المحلي الإجمالي نموا قدره 4.1 في المائة في عام 2006 مدعما بالصادرات التقليدية (الماس والأخشاب) وزيادة نشاط قطاع الخدمات وكذلك، إلى حد ما، الاستثمارات العامة. وانخفض معدل التضخم، حيث بلغ المعدل في مدى اثني عشر شهرا حتى يونيو/حزيران عام 2007 ما يعادل 1.6 في المائة وتنفيذ سياسات إصلاح الاقتصاد الكلي والتصحيح الهيكلي بشكل مرض بصفة عامة. وحققت الحكومة أهدافها المالية بفرض الرقابة الصارمة على الإنفاق وهو الأمر الذي يستوجبه عدم اليقين المتعلق ببرامج تدفقات المعونة الخارجية.

8- بالإضافة إلى ذلك فبالرغم من أن جمهورية أفريقيا الوسطى تأتي في مرتبة تقل عن متوسط مؤشرات أسلوب الحكم في أفريقيا جنوبي الصحراء، لاسيما مؤشرات قياس فعالية نظام الحكم وفرض القانون، فقد أمكن تحقيق تقدم في تحسين نظام الحكم، لاسيما فيما يتعلق بشفافية الإدارة المالية العامة. ونشرت الحكومة معلومات مالية واقتصادية وتشريعية في هذا الصدد على الشبكات الإلكترونية. واتخذ عدد من الإجراءات لتعزيز رصد وتقييم الإنفاق العام. وشمل ذلك اتخاذ إجراءات لتعزيز عملية الميزنة بوضع قانون أساسي جديد للميزنة ووضع تعاريف جديدة لتعقب الإيرادات والنفقات ابتداء من الالتزام حتى الدفع على أساس التشغيل. فضلا عن ذلك تلتزم السلطات بإصلاح أجهزة الخدمة المالية بغرض تعزيز كفاءة وفعالية الإنفاق العام واحتواء النفقات العامة لأجهزة الخدمة المدنية وتحسين تقديم هذه الخدمات.

9- وفيما يتعلق بالمستوى القطاعي تنفذ السلطات التدابير من أجل التصدي للعقبات الرئيسية التي تعرقل النمو والحد من الفقر. وفيما يتعلق بالقطاع الحرجي تعدل الحكومة الإطار القانوني والتنظيمي للحفاظ على البيئة وتشجيع المجتمعات المحلية على تحسين الشفافية وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية وتحسين عملية تحصيل الضرائب. وتلتزم الحكومة بضمان الامتثال إلى المدونة الجديدة لاستغلال الغابات وحظرت استخدام التصاريح الخاصة لحصاد المنتجات الحرجية التي كانت تمكن الحرجيين من عمليات الحصاد بدون الامتثال لهذه المدونة. وفيما يتعلق بقطاع النقل تعتزم الحكومة إصلاح الدروب والطرق الريفية في المناطق الزراعية وفتح الطريق إلى المناطق المعزولة في البلاد.

10- وبالإضافة إلى ذلك استأنفت الحكومة وضع وثيقة استراتيجية كاملة للحد من الفقر وحددت لها الأولويات التالية: (1) تعزيز السلام والأمن؛ (2) تحسين أسلوب الحكم والقدرات المؤسسية والإدارية؛ (3) حفز استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي؛ (4) تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية. وانتهى وضع وثيقة استراتيجية الحد من الفقر وإقرارها من جانب مجلس الوزراء في يونيو/حزيران 2007. كما انتهت الحكومة من وضع أول تقرير مرحلي عن تنفيذ استراتيجية الحد من الفقر لعرضه على المؤسسة الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي في سبتمبر/أيلول 2008.

11- من المتوقع أن يصل متوسط معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2007–2026 ما يعادل 4.2 في المائة. وهذا المعدل يفترض استقرار حالة الأمن والأوضاع السياسية وتحسين الإمكانات المؤسسية والإدارية للبلاد، واتباع سياسات اقتصادية كلية مناسبة. ومن شأن توافر هذه البيئة أن يؤدى إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص، لاسيما قطاعات الغابات والتعدين والاتصالات السلكية واللاسلكية. وسوف تساعد الاستثمارات العامة في البنية الأساسية على إنعاش القطاع الزراعي الذي يهيمن على النشاط الاقتصادي. ويفترض المضي قدما على طريق النمو عودة المجتمع الدولي إلى المشاركة فيها والمساعدة على زيادة تدفقات المساعدات الخارجية بشكل مستدام.

12- بلغ حجم الدين العام والديون الخارجية المضمونة من القطاع العام في جمهورية أفريقيا الوسطى نحو 1.1 مليار دولار أمريكي بالقيمة الاسمية في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2006 وهو ما يعادل 856 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. وبلغت نسبة الديون المستحقة للجهات الخارجية متعددة الأطراف 63 في المائة من مجموع الديون (بالقيمة الاسمية). بينما بلغت نسبة الجهات الثنائية الدائنة نحو 32 في المائة وكانت نسبة الديون المستحقة على أطراف نادى باريس منخفضة نسبيا (7 في المائة) وبلغت حصة الدائنين التجاريين النسبة المتبقية من مجموع الديون الخارجية.

13- نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي أساسا على مدى الفترة 2001–2005، تراكمت المتأخرات المستحقة على جمهورية أفريقيا الوسطى وشملت جميع الدائنين تقريبا. غير أنه منذ ذلك الوقت أبرمت الحكومة اتفاقات لتصفية أو إعادة جدولة المتأخرات مع العديد من الدائنين ودخلت في مفاوضات مع الدائنين الآخرين متعددي الأطراف. وفيما يتعلق بالمناقشات مع الصندوق أدرج صافي القيمة الحالية للمتأخرات المستحقة للصندوق، عقب تأكيدات دائرة إدارة الديون في البنك الدولي والصندوق الائتماني لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون كجزء من العملية المتفق عليها لتخفيف الديون عند نقطة القرار وعند احتساب العامل المشترك لخفض الديون. وبالإضافة إلى ذلك أشارت المفوضية الأوروبية إلى اهتمامها بتدعيم عملية تصفية المتأخرات المستحقة على جمهورية أفريقيا الوسطى للصندوق وذلك بتقديم منحة قيمتها 3 مليون يورو، ويجري حاليا الانتهاء من هذه الإجراءات.

14- إن إجمالي الدين الخارجي العام والدين المضمون من القطاع العام الواقع على جمهورية أفريقيا الوسطى (الذي يقدر بنحو 856 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية) يعادل 470 في المائة من قيمة صادرات السلع والخدمات. وهكذا تصنف جمهورية أفريقيا الوسطى من بين البلدان المؤهلة لتخفيف ديونها بموجب مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حيث يبلغ معدل صافي القيمة الحالية للديون إلى الصادرات ما يزيد كثيرا على 150 في المائة. ويقتضي خفض معدل صافي القيمة الحالية للديون إلى

الصادرات من 470 إلى 150 في المائة تخفيف أعباء الديون بما يعادل 583 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. وهذا يعنى تطبيق عامل الخفض المشترك بنسبة 68 في المائة. وتأسيسا على التقاسم النسبي للأعباء ستبلغ قيمة المساعدات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المقدمة عبر الصندوق، 365 مليون دولار أمريكي (بصافي القيمة الحالية) والمساعدات الثنائية والتجارية إلى 218 مليون دولار أمريكي، (بصافي القيمة الحالية أيضا).

15- يرجى من المجلس التنفيذي الموافقة على: (1) مساهمة الصندوق في تخفيف ديون جمهورية أفريقيا الوسطى بما قيمته 10.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل نحو 15.7 مليون دولار أمريكي) بأسعار صافي القيمة الحالية لعام2006؛[1] (2) تقديم 100 في المائة من قيمة تخفيف الديون خلال الفترة الانتقالية. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الإعفاء من رسم خدمة الدين قرابة 12.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الاسمية تقدم على مدى 12 عاما.

16- عند الوصول إلى نقطة إنجاز مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون سوف تصبح جمهورية أفريقيا الوسطى مؤهلة أيضاً للحصول على مبالغ إضافية لتخفيف ديونها بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف الديون. وسوف يقدم ثلاث من الدائنين مبالغ لتخفيف أعباء الديون بموجب هذه المبادرة وهي مصرف التنمية الأفريقي، المؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق النقد الدولي. وسيقدم هؤلاء الدائنون 100 في المائة من قيمة تخفيف أعباء الديون من جميع الديون المصروفة. وبعد تقديم المساعدات بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من الديون من المتوقع أن ينخفض معدل صافي القيمة الحالية للديون إلى الصادرات في جمهورية أفريقيا الوسطى بدرجة كبيرة، أي بنسبة 53 في المائة، في العام التالي لنقطة الإنجاز.

17- رحبت السلطات في جمهورية أفريقيا الوسطى بالفرصة التي أتيحت لها للوصول إلى نقطة القرار المتعلقة بمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعجز عن تحملها، باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة لتخفيف عبء الديون وترى هذه السلطات أن عبء الديون ينتقص من الموارد العامة الشحيحة ويمنع استخدامها لتلبية الاحتياجات الضخمة للبلاد ويحول دون رفع مستوى تدفقات المعونة المطلوبة لاستعادة البنية الأساسية الاقتصادية ومؤازرة السياسات الاجتماعية الدافعة لعجلة النمو والحد من الفقر. وأكدت هذه السلطات على المحنة الحالية التي تواجهها البلاد وهي أن الميزانية لا تكفى إلا لتغطية الحد الأدنى من الخدمات الحكومية، مما يؤدى إلى جملة أمور منها نقص الرعاية الصحية الأساسية، وعدم توافر المياه الصالحة للشرب، والمرافق الإصحاحية والكهرباء لمعظم السكان، وأثر هذه العوامل على حالة الأمن الهشة في البلاد. وشددت هذه السلطات على أن الملكية الفعالة للبرامج يمكن أن تساعد في الوصول إلى نقطة الإنجاز بأسرع وقت ممكن كما سلمت بأهمية الحفاظ على العلاقة القوية مع المجتمع الدولي الذي يعد مصدرا بالغ الأهمية للتمويل فضلا عن المساعدات التقنية. وفي هذا الصدد شرع الصندوق في إجراء مناقشات مع الحكومة بشأن استعادة برامج الصندوق في البلاد. وبموجب الشروط الحالية لإطار القدرة على تحمل الديون سوف يقدم الصندوق مساعداته المقبلة في صورة منح.

[1] في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 بلغت قيمة أصل الدين المستحق للصندوق على جمهورية أفريقيا الوسطى ما يعادل 22.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ويشمل هذا المبلغ العنصر الأصلي البالغ قدره 3.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة من المتأخرات في ذلك التاريخ (بلغت متأخرات رسوم الخدمة في ذلك التاريخ 1.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة).

18- سوف تصل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عند تحقيق الأهداف القطاعية المحددة التالية، بالإضافة إلى المنطلقات المعيارية: الإدارة المالية العامة والموارد الطبيعية (القطاع المالي والحرجي) والإصلاح الإداري والخدمات الاجتماعية وتقديم خدمات الصحة الأساسية والوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والإصلاح التعليمي. ومن المتوقع أن تصل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى نقطة الإنجاز هذه بحلول نهاية عام 2009.

ثالثا ــ حالة قطرية جديدة: ليبريا

19- في فبراير/شباط 2008 وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية على دعم حزمة شاملة لتخفيف ديون جمهورية ليبريا بموجب المبادرة المعززة لتخفيف الديون.

20- في الفترة ما بين منتصف الأربعينات والستينات من القرن الماضي حقق اقتصاد ليبريا نموا بمعدل يتراوح بين 4 إلى 7 في المائة سنويا. غير أن عمليات التهميش وسوء الإدارة وعدم المساواة الملحوظ في توزيع الفوائد العائدة من استغلال الموارد القطرية وضعت البذور التي نمت وأدت إلى الانقلاب الذي وقع عام 1980. وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5 في المائة في مطلع السبعينات في القرن الماضي إلى أقل من 1 في المائة في منتصف الثمانينات. ودخلت ليبريا، منذ عام 1980، في فترة طويلة من عدم الاستقرار الذي شمل الحروب الأهلية في الفترة 1989–1996 والفترة 2000–2003. وبحلول عام 2003 لحق الدمار بمعظم الطرق والسكك الحديدية ومولدات الكهرباء والاتصالات ونظم توفير مياه الشرب والصرف الصحي في البلاد.

21- بعد مضي ما يربو على 20 عاما من عدم الاستقرار تم التوصل إلى اتفاقية سلام شامل في أكرا، غانا، في أغسطس/آب 2003 مستهلة فترة من التحول السياسي. وتولت الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبريا التي شكلت بموجب اتفاقية السلام، حكم ليبريا حتى انتهاء الانتخابات التشريعية والرئاسية في أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني 2005. وتولت الحكومة المنتخبة برئاسة الرئيس الين جونسون – سيرليف مقاليد الحكم في 16 يناير/كانون الثاني 2006.

22- أصبحت ليبريا تنتمي إلى أشد بلدان أفريقيا فقرا، فقد كان للحرب الأهلية التي استمرت لمدة 14 عاما آثار مدمرة على اقتصاد ليبريا حيث تسببت في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في القيمة الحقيقية بنحو 40 في المائة من مستواه قبل الحرب. ويعيش ما يقدر بنحو 64 في المائة من السكان تحت خط الفقر الوطني بينما يعيش 48 في المائة في حالة من الفقر المُدقع. وتبلغ نسبة القوة العاملة المسجلة رسميا 17 في المائة فقط من مجموع القوة العاملة. وتبين عمليات المسح التي دعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للأمم المتحدة أن العديد من الأسر تواجهه انعدام الأمن الغذائي وضعف إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. والواقع أن 11 في المائة من الأسر التي شملها المسح تعاني من انعدام الأمن الغذائي ويتعرض 40 في المائة منها لانعدام الأمن الغذائي بدرجة عالية بينما تتعرض نسبة 41 في المائة لانعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة و9 في المائة فقط هي التي نعم بالأمن الغذائي.

23- منذ عام 2005 انعكس اتجاه الاقتصاد بشدة مستندا إلى الاستقرار النسبي للاقتصاد الكلي. وبعد تحقيق نمو متواضع بنسبة 2 في المائة لعام 2004 أشارت التقديرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للقيمة الحالية حيث ارتفاع إلى نسبة 9 في المائة في عام 2007. وتدعمت عملية الانتعاش أساسا بالتحول الكبير في القطاع الزراعي وتأثير وجود الجهات المانحة في قطاع الخدمات.

24- في سبتمبر/أيلول 2005 وقعت الحكومة الوطنية الانتقالية لليبريا وشركائها الدوليون على برنامج مساعدات التسيير والإدارة الاقتصادية. ويأتي هذا البرنامج استجابة مباشرة لاهتمامات الحكومة وشركائها بحل مشكلة سوء إدارة الموارد العامة في الفترة الانتقالية بعد الصراعات وما شاكل ذلك من مخاطر لعملية إحلال السلام. وتتولى لجنة توجيهية لتسيير الإدارة الاقتصادية، برئاسة رئيس الدولة والتي تتألف من المسؤولين الإداريين وممثلي المصرف المركزي لليبريا والشركاء الدوليين وممثلي المجتمع المدني، الإشراف على تنفيذ البرنامج. ويتألف البرنامج من ستة مكونات هي: (1) تأمين قاعدة إيرادات ليبريا؛ (2) تحسين إدارة الميزانية والإنفاق؛ (3) تحسين إجراءات التوريد ومنح الامتيازات؛ (4) إرساء عملية مكافحة الفساد؛ (5) دعم المؤسسات الرئيسية التي تروج وتؤازر المسألة الحكومية وحسن وسلامة الإدارة المالية؛ (6) بناء القدرات.

25- يهدف الإطار السياسي متوسط الأجل للحكومة، الذي تم تحديده في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر والذي أعيد على منتدى الحد من الفقر في ليبريا المعقود في يونيو/حزيران 2008، إلى الترويج للنمو الاقتصادي السريع وخلق فرص العمل وضمان استقرار الاقتصاد الكلي، والحد من الفقر ومساعدة ليبريا على تحقيق التقدم نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتبر الزراعة، التي تشكل المصدر الأول لكسب عيش معظم السكان، هي المكون الرئيسي لعملية إعادة إنعاش الاقتصاد. وقد عاد العديد من الأسر إلى الاعتماد على الزراعة المعيشية أثناء فترة الحرب. غير أن قلة الموارد المتاحة لأصحاب الحيازات الصغيرة وسوء حالة شبكة الطرق تجعل من الصعب على المزارعين نقل إنتاجهم إلى الأسواق. وسارت عملية الإنعاش بخطى أسرع في قطاع المزارع التجارية الكبيرة بسبب ارتفاع أسعار المطاط مما شكل حافزا على الاستثمار. وتركز استراتيجية الحكومة على الجهود الرامية إلى زيادة الغلات وإنتاج المحاصيل النقدية والتصديرية الرئيسية بالاستعانة بقطاعي أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع التجارية الكبيرة، كما أنها تدعم التدابير الرامية إلى تنفيذ سلسلة إمداد فعّالة وأتاحت المزيد من الفرص لتحقيق قيمة مضافة والعمل خارج المجال الزراعي بما في ذلك توفير البنية الأساسية الضرورية لإنتاج المحاصيل النقدية والتصديرية. واتخذت الحكومة أيضاً الخطوات لتعزيز إدارة القطاع الحرجي لضمان تحقيق الاستدامة لإدارة هذا القطاع بما يعود بالفائدة على السكان.

26- يسهم الصندوق في هذه المبادرات بتقديم الدعم من الأموال التكميلية المقدمة من إيطاليا (2.5 مليون دولار أمريكي) من أجل وضع برنامج في ليبريا لدعم المجموعات المعرضة ومساعداتها على إنتاج الأرز وزيادة إنتاجيته.

27- في نهاية يونيو/حزيران 2007 بلغت قيمة الدين الخارجي العام والدين الخارجي المضمون من القطاع العام ما يقدر بنحو 4.7 مليار دولار أمريكي بالقيمة الاسمية. وفى الوقت نفسه كانت أكبر الجهات الفردية الدائنة للصندوق هي صندوق النقد الدولي (17 في المائة من مجموعة الديون المستحقة) والبنك

الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية (9 في المائة من مجموع الديون المستحقة). أما أكبر الدائنون الثنائيون فهم ألمانيا والولايات المتحدة (لكل منهما 9 في المائة من الديون المستحقة).

28- في نهاية يونيو/حزيران 2007 كانت ليبريا متخلفة في سداد معظم الديون الخارجية (نحو 96 في المائة منها). كما تخلفت عن سداد نحو 93 في المائة من ديونها المستحقة للدائنين متعددي الأطراف. وتم الاتفاق أو لا تزال المحادثات جارية بشأن استراتيجية تصفية المتأخرات المستحقة على ليبريا لأصغر ستة دائنين متعددي الأطراف. واتفاقا مع معايير مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومنهجياتها فإن تصفية المتأخرات المستحقة للدائنين ومتعددي الأطراف سوف تحتسب ضمن إسهاماتها في تخفيف الديون بموجب مبادرة تخفيف الديون.

29- تقدر قيمة ديون ليبريا بصافي القيمة الحالية. وبدأ التطبيق الكامل للآليات التقليدية لتخفيف الديون بما يعادل 143.9 3 مليون دولار أمريكي (في نهاية يونيو/حزيران 2007) وهذا المبلغ يعادل 576 1 في المائة من قيمة صادرات السلع والخدمات. وهكذا تكون ليبريا مؤهلة لتخفيف ديونها بموجب مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بموجب نافذة الصادرات المستخدمة في مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مقدرة على أساس البيانات المتاحة في نهاية يونيو/حزيران 2007 حيث بلغ معدل صافي القيمة الحالية للديون إلى الصادرات ما يزيد عن 150 في المائة. وسيؤدى خفض معدل صافي القيمة الحالية في ليبريا إلى معدل الصادرات من 576 1 في المائة إلى 150 في المائة إلى تخصيص مبلغ 845.5 2 مليون دولار أمريكي من مبادرة تخفيف الديون حتى نهاية يونيو/حزيران 2007 بمعدل صافي القيمة الحالية وهذا يعنى تطبيق عامل الخط المشترك بنسبة 90.5 في المائة بعد التخفيف التقليدي لأعباء الديون والذي يعد من أكبر عوامل التخفيض المشتركة المستخدمة حتى الآن في إطار مبادرة تخفيف أعباء الديون. وسوف تسهم، في إطار نهج التقاسم النسبي للأعباء، بنحو 425.8 1 مليون دولار أمريكي وبالائتمانات ثنائية وتجارية قيمتها قرابة 419.6 1 مليون دولار أمريكي.

30- يرجى من المجلس التنفيذي الموافقة على: (1) مساهمة الصندوق في تخفيف الديون الواقعة على جمهورية ليبريا بما قيمته 13.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أو نحو 21 مليون دولار أمريكي) على أساس صافي القيمة الحالية لعام 2007؛[2] (2) تقديم 100 في المائة من عبء الديون خلال الفترة الانتقالية. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الإعفاء من رسم الخدمة قرابة 14.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بالقيمة الاسمية تغطى على مدى ثلاث سنوات.

31- لدى الوصول إلى نقط الإنجاز في إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون سوف تصبح ليبريا مؤهلة للاستفادة من المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف الديون من المؤسسة الدولية للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي، كما ستصبح مؤهلة للحصول على أكثر من المساعدات المقدمة في إطار مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للحصول على المساعدات من صندوق النقد الدولي وبعد نقطة الإنجاز سوف ينخفض معدل صافي القيمة الحالية للديون إلى الصادرات انخفاضا كبيرا ويظل تحت 17 في المائة على مدى الفترة المتوقعة (خلال 2026–2027).

[2] في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 بلغت قيمة أصل الدين المستحق على ليبيريا للصندوق 10.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ويشمل هذا المبلغ العنصر الأساسي البالغ قيمته 7.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة من المبالغ المتخلف سدادها حتى ذلك التاريخ (تبلغ قيمة رسم الخدمة المستحق في ذلك التاريخ 6.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

32- سوف يرتهن تقديم المساعدة في إطار مبادرة تخفيف الديون عند نقطة الإنجاز على تنفيذ منطلقات نقطة الإنجاز: (1) إعداد وثيقة كاملة لاستراتيجية الحد من الفقر في إطار عملية تشاركية مع تنفيذها بشكل مرض لمدة سنة على الأقل حسبما يرد الدليل على ذلك في التقرير المرحلي السنوي؛ (2) الحفاظ على استمرار الاقتصاد الكلي كدليل على الأداء المرضي في إطار مرفق النمو والحد من الفقر الذي يدعمه صندوق النقد الدولي؛ (3) تنفيذ التدابير للتسيير والإدارة الرئيسية السليمة والمالية العامة والقطاع الاجتماعي وإدارة الديون. وتهدف هذه المنطلقات إلى التأكد، قبل حلول نقطة الإنجاز، من أن ليبريا انتقلت من تنفيذ الترتيبات المالية التي يدعمها حاليا برنامج مساعدة التسيير والإدارة الاقتصادية إلى تنفيذ نظام مستدام واتخاذ الإجراءات للتأكد من فاعلية وكفاءة استخدام الموارد العامة. بالإضافة إلى ذلك ستساعد المنطلقات على التأكد من إحراز تقدم في الجوانب المهمة الأخرى لاستراتيجية الحد من الفقر. ومن المتوقع، إذا استطاعت البلاد الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق تقدم طيب في الأسواق في إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر، تحقيق جميع المنطلقات في غضون ثلاث سنوات من نقطة مناقشة مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

33- تشمل أولويات الإنفاق متوسطة الأجل المحددة في وثيقة الحكومة استراتيجية الحد من الفقر ما يلي فيما يتعلق بالقطاع الزراعي: وضع سياسة وطنية للأمن الغذائي، توفير البذور والأدوات لأصحاب الحيازات الصغيرة عبر المراكز الإقليمية لتوزيع البذور، إصلاح ألف هكتار من الأراضي ومائة هكتار من البرك المهجورة لصيد الأسماك، تقديم المساعدة إلى 2000 من صيادي الأسماك في المناطق الساحلية، توزيع 1000 رأس من الحيوانات المجترة ذات الدورة الإنتاجية القصيرة، تنشيط القطاع الفرعي لإنتاج المحاصيل الشجرية، زيادة الاستثمارات في المزارع التجارية، تحديد أدوات مشاركة القطاع الخاص في الإنتاج الزراعي وتوفير الحوافز المناسبة له، تنشيط خدمات الإرشاد، إعادة هيكلة تقديم الائتمانات التسويقية الزراعية والإمداد بالمدخلات من خلال القطاع الخاص.

رابعا ــ التقدم المُحرز في تنفيذ مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

34- منذ استهلال مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي بدأ تنفيذها منذ 12 عاما تحقق تقدم كبير فيما يتعلق بتنفيذ هذه المبادرة. فقد استطاع أكثر من ثلاثة أرباع البلدان المؤهلة (33 بين 41 بلدا) تجاوز نقطة الانطلاق وأصبحت مؤهلة للحصول على المساعدة في إطار المبادرة. ووصلت 23 بلدا حتى الآن إلى نقطة الإنجاز بينما تمر 9 بلدان بمرحلة وسط بين نقطة القرار ونقطة الإنجاز (انظر الجدول التالي) أدت سرعة الخطى التي اتخذتها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ووصلت إلى نقطة الإنجاز بخطى سريعة على مدى السنتين الماضيتين حيث حققت تقدما في تنفيذ برامجها للاقتصاد الكلي واستراتيجية الحدّ من الفقر. ومنذ سبتمبر/أيلول 2005 وصلت الكاميرون، غينيا، وملاوي، ورواندا، وسان تومي وبرنسيبي، وسيراليون جميعا إلى نقطة الإنجاز ووافق المجلس التنفيذي للصندوق على تقديم الحدّ الأقصى من المساعدات لملاوي ورواندا.

35- يجري إعداد وثيقة عن نقطة القرار لعرضها على المجلسين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بتوغو وستعرض حالة قطرية جديدة على المجلس التنفيذي للصندوق في دورة أبريل/نيسان 2009 بعد الموافقة والتصديق عليها رسميا. ومن المتوقع أن تصل بوروندي وهايتي وغينيا إلى نقاط الإنجاز في مطلع/منتصف عام 2009.

36- تظل مسالة الحفاظ على القدرة على تحمل الديون بعد الوصول إلى نقطة الإنجاز مسألة من القلق، لاسيما في إطار الأزمة المالية الراهنة. وتؤكد أعمال تحليل القدرة على تحمل الديون أن البلدان تكون، نقطة الإنجاز، في وضع أفضل من البلدان الفقيرة الأخرى المثقلة بالديون بل وأفضل من البلدان التي لا تنتمي إلى هذه الفئة. غير أن احتمالات قدرتها على تحمل الديون لا تزال ضعيفة ومعرضة وشديدة الحساسية للشروط التمويلية الجديدة. ولا تزيد نسبة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تمر بمرحلة ما بعد نقطة الإنجاز والتي تتعرض لمخاطر منخفضة لمحنة الديون على 40 في المائة وذلك وفقا لأحدث بيانات تحليل القدرة على تحمل الديون، كما أن عدد البلدان المصنفة بأنها تتعرض لمخاطر مرتفعة آخذ في التزايد. وهذا الوضع يبرز الحاجة التي تدعو البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تمر بفترة ما بعد نقطة الإنجاز إلى تنفيذ سياسات افتراضية سليمة وتعزيز قدرتها على إدارة الدين العام. ويقدم الصندوق الدعم في هذا المجال من خلال مشاركته في إطار القدرة على تحمل الديون وإعداد تقارير تتضمن معلومات عن جميع الديون والاتصال بالبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية في هذا الشأن.

ألف – مجموع التكاليف التي يتحملها الصندوق لمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

37- تبلغ قيمة إجمالي التكاليف بصافي القيمة الحالية التي يتحملها الصندوق لمشاركته في المبادرة الشاملة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[3] ما يقدر حاليا بنحو 313.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل حوالي 483.6 مليون دولار أمريكي) وهو ما يتفق مع التكلفة الاسمية التقريبية بمبلغ 460.0 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو 709.4 مليون دولار أمريكي[4]) ومن المرجح أن ترتفع تقديرات التكلفة الحالية نتيجة لتأخر البلدان للوصول إلى نقطة القرار ونقطة الإنجاز، وتفاقم الحالة الاقتصادية التي تستوجب رفع نقطة الإنجاز إلى الحد الأقصى واستمرار انخفاض أسعار الخصم ويقدر مجموع مدفوعات تخفيف الديون بمبلغ 38.4 مليون دولار أمريكي في عام 2008.

باء – التزامات الصندوق حتى تاريخه

38- التزم الصندوق حتى تاريخه بالمبالغ المطلوبة لتخفيف ديون جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون البالغ عددها 32 بلد والتي وصلت إلى نقطة القرار. وبلغ مجموع قيمة التزامات الصندوق حتى الآن 238.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو 367.8 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية التي تصل

[3] يشمل ذلك جميع الشروط المؤهلة لحصول البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على مساعدات تخفيف الديون، كما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة ما قبل نقطة القرار.

[4] التقديرات الأساسية في 30 يونيو/حزيران 2008 بسعر الصرف السائد في 30 سبتمبر/أيلول 2008.

إلى 349.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (539.0 مليون دولار أمريكي تقريبا) للإعفاء من خدمات الديون.

جيم – المبالغ المقدمة لتخفيف الديون

39- في 30 سبتمبر/أيلول 2008 قدم الصندوق 210 ملايين دولار أمريكي ديون إلى 23 بلد وصلت إلى نقطة الإنجاز.

مشاركة الدول الأعضاء في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحسب المرحلة

بلدان بلغت نقطة الإنجاز (23)	بلدان بلغت نقطة القرار (9)	بلدان قبل نقطة القرار (8)
بنن	بوروندي	جزر القمر
بوليفيا	جمهورية أفريقيا الوسطى[أ]	كوت ديفوار
بوركينا فاسو	تشاد	إريتريا
الكاميرون	جمهورية الكونغو	قيرغيزستان
إثيوبيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيبال
غامبيا	غينيا	الصومال
غانا	غينيا بيساو	السودان
غيانا	هايتي	توغو
هندوراس	ليبريا[أ]	
مدغشقر		
ملاوي		
مالي		
موريتانيا		
موزامبيق		
نيكاراغوا		
النيجر		
رواندا		
السنغال		
سيراليون		
سان تومي وبرنسيبي		
أوغندا		
جمهورية تنزانيا المتحدة		
زامبيا		

[أ] رهنا بموافقة المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2008

دال – تمويل الصندوق لتخفيف الديون

40- يمول الصندوق مشاركته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال المساهمات الخارجية (التي تقدم إلى الصندوق مباشرة أو تنقل من خلال الصندوق الائتماني للبلدان المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي) ومن موارده الخاصة. وتبلغ قيمة المساهمات الخارجية (المدفوع أو المتعهد بها) نحو 80.3 مليون دولار أمريكي (28.1 في المائة). وتبلغ قيمة المساهمات المقدمة من موارد الصندوق نحو 94.7 مليون دولار أمريكي (33.1 في المائة) بناء على التحويلات التي وافق عليها المجلس التنفيذي في أعوام

1998 و1999 و2002 بالإضافة إلى تحويلات أخرى قيمتها 25 مليون دولار أمريكي في عام 2007. وتمت تغطية المبلغ الباقي من العائد الاستثماري من رصيد الصندوق في الصندوق الائتماني.

41- للتقليل من أثر تكاليف تخفيف الديون على موارد الصندوق المتاحة لعقد الالتزامات للقروض والمنح الجديدة، أيدت الدول الأعضاء في الصندوق انضمام الصندوق رسميا إلى الصندوق الائتماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي. وتم الاتفاق بشأن ذلك في الاجتماع الخاص بالمعلومات المتعلقة بالمبادرة وتمويلها الذي عقد في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 في واشنطن العاصمة. وكان من المسلم به أن ذلك سيضيف إلى التمويل الإجمالي المطلوب من الصندوق الائتماني. وفى أكتوبر/تشرين الأول 2007 حصل الصندوق على أول تحويل من الصندوق الائتماني (104.1 مليون دولار أمريكي) بعد تسلم اتفاقية المنحة والتوقيع عليها. ويجري وضع اللمسات الأخيرة مع المدراء المعنيين في الصندوق الائتماني لإبرام اتفاقيات منفصلة لتقديم المنح دعما لتخفيف ديون غامبيا وسيراليون، وساو تومي وبرنشيبي، بما يبلغ مجموعه 18.1 مليون دولار أمريكي تقريبا. وتقدر القيمة الإجمالية للثغرة التمويلية (من حيث متطلبات سلطة عقد الالتزامات) للصندوق الائتماني، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات التمويلية للصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصرف التنمية الأفريقي، بما يقدر بمبل 308 ملايين دولار أمريكي. ستواصل الإدارة أيضاً تشجيع الدول الأعضاء في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تزويده بموارد إضافية بشكل مباشر لمساعدته في تمويل تكاليف إضافية بشكل مباشر لمساعدته في تمويل تكاليف مشاركته في مبادرة الديون.

خامسا – التوصيات

42- يوصي المجلس التنفيذي بالآتي:

(1) الموافقة على المساهمة المقترحة لخفض ديون جمهورية أفريقيا الوسطى المستحقة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2006 (انظر الفقرة 15) بما قيمته 10.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية في نهاية عام 2006. وسيمنح هذا الخفض وفقا لشروط القرار التالي:

"**قرر:** أن يقوم الصندوق بناء على قرار من المجلس التنفيذي بخفض قيمة ديون جمهورية أفريقيا الوسطى المستحقة للصندوق من خلال توحيد المتأخرات المستحقة للصندوق ودمجها في عملية تخفيف الديون من خلال قرض تصل قيمته إلى 100 في المائة من التزاماتها نصف السنوية لخدمة الديون المستحقة للصندوق (مدفوعات أصل الدين ورسوم الخدمة/الفوائد) مع حلول مواعيد استحقاقها في حدود إجمالي صافي القيمة الحالية البالغ قدره 10.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بسعر صافي القيمة الحقيقية السائد في 2006. سيتخذ إجراء تخفيف الديون في الفترة الانتقالية فلن تكون سارية المفعول إلا عند نقطة الإنجاز المتعلقة بهذا البلد."

(2) الموافقة على المساهمة المقترحة بتخفيض ديون جمهورية ليبريا المستحقة للصندوق في 30 يونيو/حزيران 2007 (انظر الفقرة 30) بما قيمته 13.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية لعام 2007، وسيقدم هذا الخفض وفقا لشروط القرار التالي:

"**قرر:** أن يقوم الصندوق، بناء على قرار من المجلس التنفيذي بخفض الديون المستحقة على جمهورية ليبريا للصندوق من خلال إدماج متأخراتها المستحقة للصندوق في عملية تخفيف الديون ومن خلال خفض يصل إلى 10 في المائة من التزاماتها نصف السنوية لخدمة ديونها المستحقة للصندوق (مدفوعات أصل الدين ورسوم الخدمة/الفوائد) مع حلول مواعيد استحقاقها في حدود إجمالي صافي القيمة الحالية البالغ قدره 13.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية لعام 2007. ويتضمن ذلك إدماج هذه المتأخرات في عملية تخفيف الديون بالإضافة إلى تخفيف الديون خلال الفترة الانتقالية. وفي حين ستنخفض الديون في الفترة الانتقالية فلن يسري مفعولها رسميا إلاّ عند نقطة الإنجاز الخاصة بهذا البلد".

(3) الإحاطة علما بالوضع الخاص بتنفيذ مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومساهمته فيها والموافقة على عرض وثيقة على مجلس المحافظين في صورة ورقة معلومات – تتضمن الأقسام ذات الصلة من هذه الوثيقة بعد تعديلها على النحو الواجب بناء على القرارين الواردين أعلاه للمجلس التنفيذي باعتبارها التقرير المرحلي لعام 2008.